الأمم المتحدة

A/67/783–S/2013/137

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 March 2013

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية*

بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أحيطكم علما بما يلي:

أوضحنا في رسائلنا السابقة حجم الدور والممارسات العدوانية التي تقوم بها الحكومة التركية الحالية وبعض الدول والقوى الإقليمية والدولية، من دعم مباشر أو غير مباشر للمجموعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في سورية. ما يشكل انتهاكا فاضحا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب. ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول.

ففي الوقت الذي يستمر فيه مسؤولو الحكومة التركية، بالإعلان صراحة، عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية، كما جاء في بيانات كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية التركي مؤخرا في جنيف وفيينا وروما، تستمر أيضا بإيواء وتدريب وتسليح وتمويل المجموعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة بكل الوسائل. وتظهر المعطيات الميدانية والتقارير السياسية والإعلامية التركية والعالمية. وما أشار إليه بوضوح العديد من البرلمانيين ورؤساء الأحزاب التركية مؤخرا، حجم التدخل التركي بما يجري في سورية من أحداث. فقد أثار عدد من البرلمانيين الأتراك مؤخرا عددا من القضايا أمام البرلمان التركي، مع أدلة دامغة، تثبط تورط الحكومة التركية فيما يجري في سورية من أحداث، ومن ذلك دخول

* صدرت بالصيغة التي وردت بها.

130313 130313 13-25243 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السفينة الليبية ''انتصار'' إلى ميناء اسكندرون قبل شهرين بإذن خاص من وزارة الداخلية التركية، وكانت تحمل ٤٠٠ طنا من الأسلحة لنقلها إلى الإرهابيين في سورية مع ٢٥٠ إرهابيا ليبيا للدخول إلى الأراضي السورية. كما تؤكد عريضة الاستفسار، التي تقدم بها أتيلا كارت، النائب عن ''حزب الشعب الجمهوري'' إلى البرلمان، صحة ما ذهبنا إليه. حيث طالب الحكومة التركية بشرح أسباب تمكين الحكومة التركية لثلاث طائرات سعودية من طراز (C-130). مخصصة للنقل والإخلاء العسكري من استخدام المجال الجوي التركي لنقل الأسلحة والعتاد والمسلحين إلى سورية، وما إذا كانت الطائرات تحمل مقاتلين من تنظيم القاعدة، وأضاف النائب: ''أن الحكومة التركية فتحت الأجواء التركية أمام الاستخدام الخارجي للقوات الأجنبية، مما يثبت بأنها أصبحت طرفا في الحرب الداخلية في سورية''. وقد ذكرت صحيفة ''جمهوريت'' التركية في عددها الصادر قبل أيام، أن خورشيد جوناش، النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري، قد تقدم بشكوى جنائية بحق مسؤولي الحكومة التركية بسبب السياسات التي تنتهجها ضد سورية، وقال في المؤتمر الصحفي: ''إن حكومة حزب العدالة والتنمية تقوم بتدريب المسلحين فوق الأراضي التركية، وتنقل الأسلحة إلى سورية، وتقدم جميع المساعدات والدعم لقوى مسلحة تتواجد في سورية''. يضاف إلى ذلك، ما قاله صراحة بعض قادة المجموعات الإرهابية المسلحة لوكالات أنباء ووسائل إعلام عالمية. فقد نقلت ''وكالة رويترز'' عن قادة تلك المجموعات بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، من أن ''شحنة أسلحة وصلت إلى سوريا عبر تركيا الشهر الماضي اشتملت على معدات تحمل على الكتف وعتاد محمول آخر، بما في ذلك أسلحة مضادة للطائرات والدروع وقذائف مورتر وقذائف صاروخية''. وأنهم استلموا ''هذه الأسلحة بشكل قانوني وعادي، ليس عبر ممرات التهريب، وإنما بشكل رسمي من خلال معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا''. هذه هي بعض المعطيات التي تدلل، بما لا يقبل الشك، بأن الأراضي التركية أصبحت مركز تجميع وإيواء وتصدير ودعم وتمويل للإرهاب والإرهابيين من تنظيم القاعدة للعمل في الداخل السوري، بمعرفة وإشراف الحكومة التركية.

إن تجاهل المجتمع الدولي للمعطيات والأدلة والمعلومات الدامغة التي تتكشف يوما بعد يوم عن ازدياد تورط الحكومة التركية وحكومات بعض الدول الإقليمية والدولية فيما يجري من أحداث في سورية، يسهم في استمرار هذه الأزمة، ويعطي الغطاء للمجموعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة والدول الداعمة لهم، للاستمرار في ارتكاب مجازرهم بحق الشعب السوري.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تأمل من المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، أن ينهض بمسؤولياته، بشكل واضح وصريح، فإنها تطالب بإدانة الأعمال التي تقوم بها الحكومة التركية والدول الأخرى الداعمة والممولة للمجموعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتحميلها مسؤولية ما يجري على الأرض السورية، واتخاذ كل ما من شأنه لوضع حد للحكومة التركية وغيرها من الدول، للتوقف عن هذه الأعمال، التي ترقى إلى مستوى العدوان، وبذل قصارى الجهود لمعالجة هذا الوضع الخطير. وفقا للقانون الدولي ومسؤوليات مجلس الأمن في التصدي للإرهاب، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن اتخاذ المجتمع الدولي لمثل هذه المواقف الجادة، سيؤدي بالضرورة إلى معالجة هذه الأزمة وتشجيع الأطراف السورية المعارضة على الجلوس إلى طاولة الحوار الوطني لحل الأزمة السورية، من خلال المفاوضات بين السوريين أنفسهم وبقيادة سورية.

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم